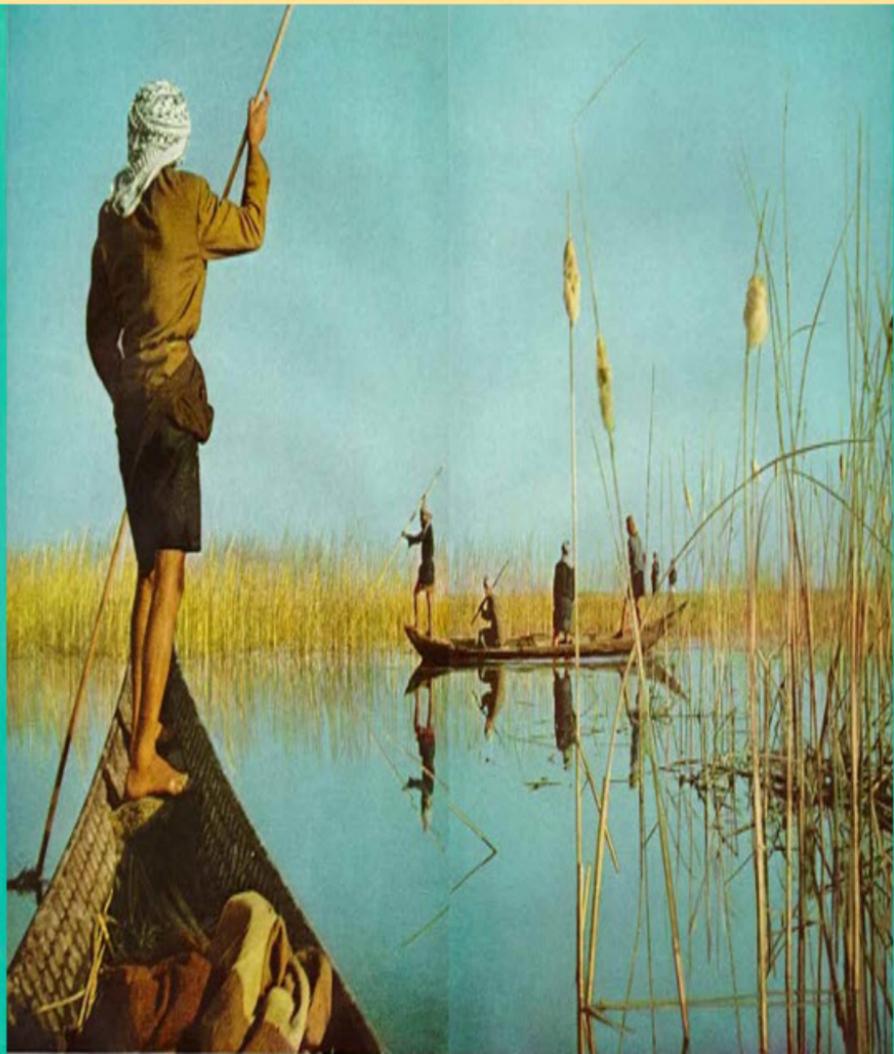


البحر

مجلة فصلية مُصوّرة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) - 1993 - 1413



● كما أن مشكلة الشيعة ليست مشكلة طائفية ، بالمعنى اللبناني لها . فالشيعة العراقيون لا يخوضون صراعاً طائفيًا ضد الطوائف الاخرى ، مثل حرب الدروز والموارنة عام ١٨٦٠ ، أو حرب المسلمين والمسيحيين عام ١٩٧٥ . هذا رغم أن واقع الحال هو أن الشيعة يعانون من اضطهاد طائفي على مستوى بنية الدولة ، وعلى المستوى السياسي والثقافي والاداري . ولهذا فليس «الحل الطائفي» هو المطلوب لمواجهة مشكلة الشيعة . إن تقاسم السلطة على اساس الموازنات الطائفية حسب الطريقة اللبنانية (رئيس الجمهورية ماروني ، ورئيس الوزراء سني ، ورئيس مجلس النواب شيعي) ليس هو الحل . ليس المطلوب الانتقال من الاضطهاد الطائفي الى الطائفية السياسية .

- ٣ -

يكمن جوهر مشكلة الشيعة في طبيعة الدولة العراقية ونظام تركيبها . وليست مشكلة الشيعة إلا تعبيراً صارخاً عن ازمة هذه الدولة . وانا هنا استخدم كلمة «أزمة» ، للإشارة الى مشكلة حادة لا تملك الدولة العراقية ضمن نظام بنائها واشتغالها الحالي ادوات حلها . إن أزمة الدولة العراقية تكمن في ظروف نشأتها . فالدولة اما أن تكون نتاج الامة ، وتعبيراً سياسياً لها ، وممثلاً لمصالح وتحالفات قواتها وتكويناتها البشرية .

أو أن تكون الدولة صانعة لامتها ، تكونها وفق نظريتها السياسية ، وبرنامجهما الاجتماعي والاقتصادي .

والأمران لا ينطبقان على علاقة الدولة العراقية بمجتمعها .

فليست هذه الدولة تعبيراً صادقاً عن المجتمع الذي تحكمه ، ولم تنشأ استجابة لضرورة تطوره

التاريخي .

كما أن هذه الدولة عجزت عن ان تخلق مجتمعها الخاص .

إن الدولة العراقية جهاز مستورد ، ثم استيراده طبقاً لمواصفات المستورد ، وهو دولة بريطانية المحتلة للعراق آنذاك ، وليس طبقاً لمواصفات المجتمع العراقي . ولم يكن خير الدين الزركلي مخطئاً حين وصف عرش الدولة العراقية ، قبل ان تقوم ، بأنه «عرش مصنوع في لندن» .

وكالجسم الغريب المزروع من جسد الانسان ، بقيت الدولة العراقية جسماً غريباً مزروعاً في جسم المجتمع العراقي . لم تندمج معه ، ولم يندمج معها ، ولم يأتلفا ، فبقيا غريبين عن بعضهما البعض .

وليس أمام دولة غريبة عن مجتمعها ، الا أن تكون دكتاتورية . وقمعية :

● دكتاتورية ، بمعنى قيام الحكم على اساس احتكار اقلية من الناس السلطة ، وتحكمها بقراب

الأكثريّة . . التي يتم الغاء دورها في بنية الدولة ، وهياكلها الرئيسية ، وسياساتها العامة ، وقراراتها المركزية .

وتطورت دكتاتورية الدولة العراقية حتى وصلت ذروتها على يد صدام حسين .

● قمعية ، تعتمد مبدأ استخدام القوة في ضمان ديمومة حكمها وسيطرتها واسكات معارضيهها ومخالفيهها ، حتى لو كانوا هم الاكثرية . وليس غريباً ، إذن ، ان يتخذ قرار إنشاء الجيش العراقي في مؤتمر المستعمرات البريطانية المعقود في القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١ ، وفي قرار كوكس بتاريخ ٢٦/٥/٢١ ، اي قبل قيام الدولة ذاتها ، وليس في ٦ كانون الثاني عام ١٩٢١ ، كما هو شائع . وليس غريباً ايضاً ان تكون أولى مهمات الجيش العراقي هي تأمين سلطة الدولة الغربية على رعاياها ، من خلال قمع انتفاضاتهم المتواصلة ضدها .

ومرة اخرى نقول ان قمعية الدولة العراقية وصلت ذروتها على يد صدام حسين ، فكان اكبر انجاز لجيش الدولة بعد هزيمته في حرب الكويت ، هو قمع الانتفاضة الشعبية الشاملة في الشمال والجنوب ، والتي عبر من خلالها المجتمع الاهلي عن رفضه للدولة الغربية .

- ٤ -

لهذا نرى ان حل مشكلة الشيعة في العراق ينبغي ان ينطلق من هذه الزاوية ، ليكون حلاً شاملاً ، وطنياً وديمقراطياً .

وبعبارة اصرح اقول : ان على الشيعة ان يطرحوا - باعتبارهم الاكثرية - حلاً وطنياً وديمقراطياً شاملاً لازمة الدولة العراقية ، يتجاوز اطاراتها وادوات اشتغالها الحالية ، ليعيد بناء دولة عراقية جديدة ، تحقق الانسجام الداخلي ، البنيوي والوظيفي ، مع مجتمعتها ، ذي الطبيعة التعددية ، قومياً ، ومذهبياً ، وسياسياً .

وقد يكون - إذا سمح لنا المقام - من معالم هذا الحل :

أولاً : - اعتماد الآليات الديمقراطية في حركة الدولة والمجتمع ، وفي العلاقة بينهما .
ثانياً : - اعتماد مبدأ اللامركزية الواسعة ، وربما الفيدرالية ، في بناء هيكل الدولة الاداري ، مع اعادة رسم الخارطة الادارية للبلاد ، بما يحقق المقاصد الجوهرية من اللامركزية الواسعة او الفيدرالية .
ثالثاً : - احترام ثقافات واعراف التكوينات البشرية للمجتمعات العراقية ، قومياً ومذهبياً ، مع ابراز القواسم المشتركة فيها ، لتعزيز الوحدة الوطنية للدولة والمجتمع .
رابعاً : - المساواة ، في الحقوق والواجبات ، بين المواطنين ، بلا تمييز على اساس عرقي أو مذهبي أو حزبي .

خامساً : - رفع كل اشكال الحيف والظلم الذي مارسته الدولة ضد المواطنين العراقيين ، على اختلاف انتماءاتهم المذهبية والقومية ، بما في ذلك الاكراد والشيعة .

- ٥ -

إذا كانت الملكية تشكل مرحلة الدولة العراقية الاولى ، والجمهورية تشكل الدولة العراقية الثانية ، فإن التطورات الداخلية في العراق ، تفرض الشروع ببناء الدولة العراقية الثالثة ، على أساس الحل الوطني والديمقراطي الشامل ، الذي نأمل أن يكون سياسيو الشيعة ومثقفوهم رؤاده وقادته .